



بالاشتراك بين منشورات صفاف والاختلاف ومكتبة كل شيء، وكلمة للنشر، صدر كتاب «يا سادة يا كرام، قراءة في 60 رواية عربية» للناقد سلمان زين الدين.

ينتظر الكاتب المصري حمدي عبد الرحيم أن تصدر له بالتزامن مع معرض القاهرة الدولي للكتاب رواية بعنوان «الدائرة السوداء»، ومجموعة قصصية بعنوان «قبل بنتا حزينة».

سهيل قاشا يجدد سرقاته وينتقل كتاب الروسي كلشكوف

● «بيت الحكمة» في بغداد تصدر الكتاب المسروق مع «مراجعة علمية»

زادت وتيرة السرقات الأدبية والعلمية في زمن فقد فيه المؤلف أو صاحب العمل قيمته لصالح النتيجة أو النجاعة التي يقدمها، إضافة إلى خلط القيم وتسطيط المعارف لغايات استهلاكية أو تجارية أو نفعية ضيقة، لذا بات من العادي في زمن سطو الاستهلاك على حياة البشر وأحلامهم وأفكارهم، السطو على إبداعاتهم وخلاصة تجاربهم، لكن ما ليس عاديا هو أن تنجرف في هذا السطو مؤسسات مرموقة مثل مؤسسة بيت الحكمة العراقية أولى بيوت العلم عربيا.

رشيد الخيون

أصدرت بيت الحكمة ببغداد كتابا بعنوان «الحياة الروحية في بابل» (بغداد 2014)، هذا ما سُجِّلَ على وجه الغلاف التي وفي الصفحة الداخلية (بغداد 2013)، على أنها الطبعة الأولى، والكتاب من تأليف، حسب ما سُجِّلَ أيضا، الأب الدكتور سهيل قاشا، وسُجِّلَ أيضا اسم الدكتور إيداد كريم الصّاحي كمراجع علمي للكتاب.

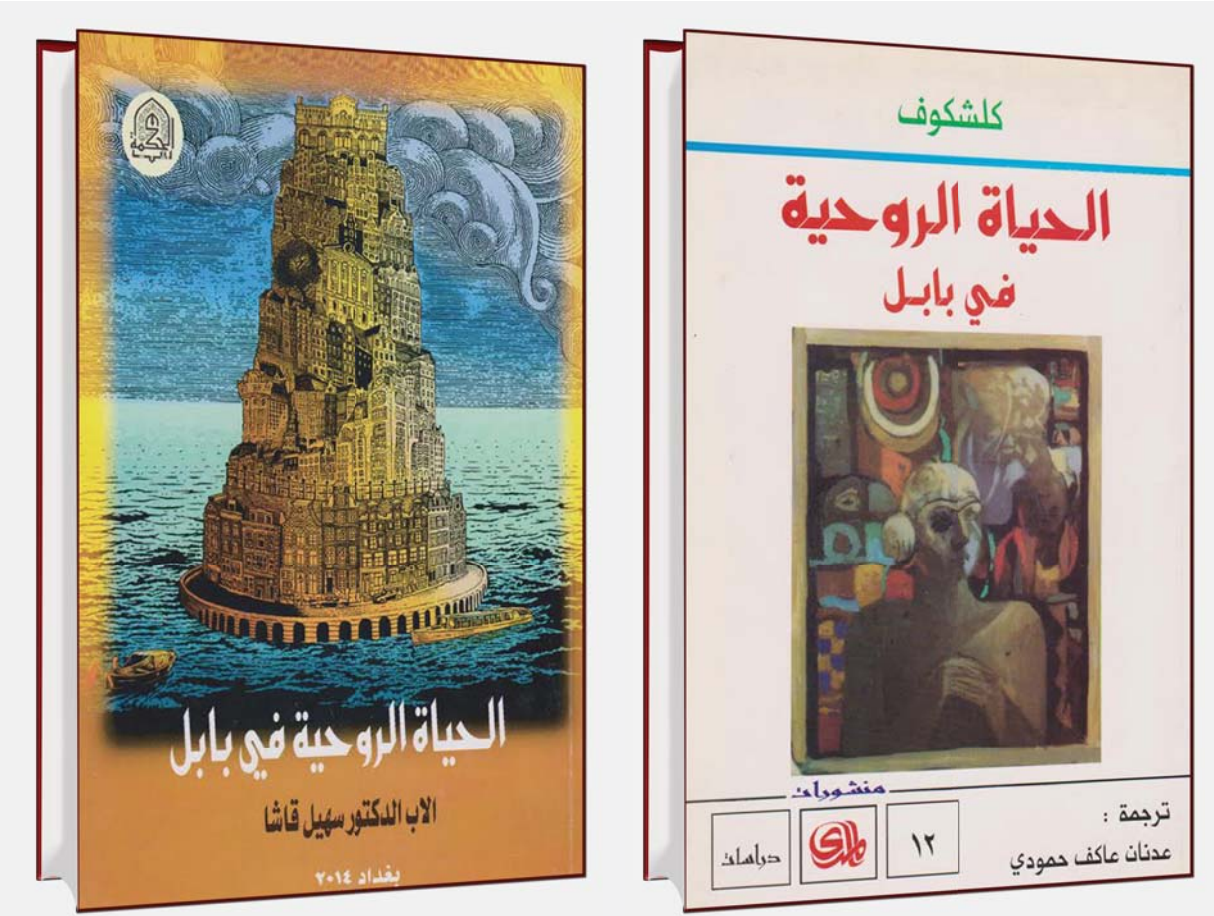
كان الكتاب قد صدر، تحت العنوان نفسه «الحياة الروحية في بابل» (دمشق: منشورات «المدى» 1995)، للباحث الإنشائي الروسي كلشكوف، ونقله إلى العربية الباحث العراقي عدنان عاكف حمودي. عثرت على الكتاب، طبعة بيت الحكمة، معروضا في معرض الشارقة للكتاب للعام الماضي 2016، فرأيت العنوان، لأنني سبق أن نشرت عام 1995 عرضا للكتاب الأصلي في صحيفة «الحياة» (27 فبراير 1996)، ومع أنني أعلم ولي تجربة مع سهيل قاشا في السرقة أو الانتحال، فاجلست البت في الموضوع حتى أقابل بين «الحياة الروحية في بابل» (1995) و«الحياة الروحية في بابل» (2014)، مع فتحي بأن الكتاب كان منجولا، ليس من العنوان، فقد يُعزَّر من يصدر كتابا بعنوان مشابه لكتاب آخر، لكن رأيت اسم المؤلف، وفي الأقل الإشارة إلى من سبقه بالتأليف، وهو لم يفعل ذلك.

السرقة المعرفية

ليست السرقة الأولى التي يقوم بها قاشا، ويعتدي على جهود الآخرين، بجرأة عجيبة، ولا أدري هل هو إصرار على الانتحال وإيمان فيه، مع أنه رجل دين ويعيش في دير بليمان، أم أنه من السّداحة إلا يميز بين التأليف والنسخ من الكتب. فمن سوء حظ أن أكتشف سرقة سابقة له وفي المعرض نفسه، عندما اقتنيت كتابه «المعتزلة ثمرة الفكر الإسلامي الحر» الصادر عن دار «التنوير» (2010) ببيروت، ووجدت أنه انتحل مقدمة كتابي «معتزلة البصرة وبغداد» (منشور 1997) كاملة (13 صفحة)، وكل ما بقي في الكتاب عبارة عن انتحالات من هنا وهناك.

ثم يفتضح أمره بسرقة من كتاب الأديب اللبناني عبده وازن «حديقة الحواس»، واكتشف وازن سرقة كتابه إثر دعوة وردته من دار «النعمان للثقافة» تدعوه لحضور حفل إعلان فوز كتاب سهيل قاشا لعام 2011 «أنا والكتابة»، عندها اكتشف وازن السرقة، أي بعد عام من نشر فضح سرقة كتابي «معتزلة البصرة وبغداد»، ومن عجب أن تمنح الجوائز بلا تدقيق ولا توريق لتاريخ المؤلف.

انتشلت كثيرا في أمر السرقة الأدبية أو المعرفية، فقد سبق أن نشرت مادة عن سرقة كتاب عن الأيزيدية، ارتكبتها أكاديمي سوري، رئيس لقسم أكاديمي في جامعة حلب سابقا، في «الشرق الأوسط»، العدد: 8302 والمؤرخ في 21 أغسطس 2001. يدعي هذا الأكاديمي أنه زائر في جامعات بريطانية، كجامعة أكستر، ومنح عدة جوائز من الهند



الكتاب المنتحل من قبل الأب قاشا

غلاف الكتاب الأصلي للأثري الروسي كلشكوف

إذا كان قاشا تعود على ممارسة الانتحال، فما هو موقف «بيت الحكمة»، وبأي عذر يعتذر هذا الصرح العلمي في تاريخه

هذا البيت، ومعلوم أن حضارة الشعوب تنقل من الترجمة حيث التبادل الحضاري (كراس بيت الحكمة 1954).

انسأل هنا ما قياس العلمية لدى مراجع كتاب سهيل قاشا علميا، ووضع اسمه على الغلاف الداخلي؟ هل كان مختصا في الآثار والتاريخ القديم مثلا؟ وإذا لم يكن مختصا فأولى خطوات المراجعة العلمية أن يكون في الكتاب مثبت للمصادر، وجاء الكتاب خاليا منها، وأن يبحث المراجع عن الكتاب، والإنترنت لم يبخل بمعلومات وافية عن الكتاب الذي أصدرته المدى (1995)، وإلا كيف تمت المراجعة كي توصف بالعلمية؟ وأي مؤسسة، من المفترض أن تكون علمية لأنها أكاديمية وبحنية كبيت الحكمة، أصدرت الكتاب ووثقته مراجعتها العلمية باسم الدكتور إيداد كريم الصّاحي؟

ثم إذا كان سهيل قاشا تعود على ممارسة الانتحال، فما هو موقف «بيت الحكمة»، وبأي عذر يعتذر هذا الصرح العلمي، في تاريخه لا في حاضره، كما يبدو. فمؤلف الكتاب الأصل أعد فكرة التأليف في العام 1974، عندما كان عضوا في بعثة علمية صغيرة من معهد التاريخ القديم التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية، فساهم بدراسة المواقع الأثرية، فترة أمضاها المؤلف كلشكوف وسط الرمال الجرداء، وبين خرائب وأنقاض لتأليف «الحياة الروحية في بابل» طبعة المدى 1995.

فبأي حق يُخطف الكتاب، والجريمة مركبة ضد المؤلف وضد المترجم أيضا، فقد وجده سهيل قاشا جاهزا، وزادته فخرا، على ما يبدو وأما من الفضيحة، مراجعة بيت الحكمة (العلمية) لكتابه، أخذ سهيل قاشا الكتاب كاملا، لكن مع تقديم وتأخير، أما فصل «المصير عند البابليين» (صفحة 33 طبعة المدى وصفحة 29 طبعة بيت الحكمة)، فجاءت النصوص نفسها تماما من البداية وحتى النهاية، وحتى المثل السومري «اتب مصيرك» جعله قاشا في الهامش، كي يبعده عن عنوان الفصل، وكان كمنفتح تحت العنوان مباشرة.

تخيلوا المضحك في تأليف قاشا أنه يكتب في الصفحة 30 الآتي «سنعتمد في دراستنا على تحليل المصطلح الأهم والأكثر شيوعا واستعمالا ومقارنته مع المصطلحات الأخرى القريبة منه...»، وهذه عبارة المؤلف نصا. إنه وضع نفسه مكان المؤلف الأصلي للكتاب واحتل مكانه ومكان المترجم أيضا، وأنه الذي درس وبحث. فهل هناك جرأة على العلم والبحث كهذه الجرأة، يشترك فيها مراجع الكتاب (العلمي)؟

ياخذ قاشا عناوين كلشكوف ونصوصه، ويبدأ العبارة ولا ينتهي إلا بملء صفحات من كتابه، ليس لدي وقت أقضيه مع هكذا منتحل وهكذا مراجعة خائبة، لكن من يقرأ الطبعيتين

نشر مواد منتحلة في المجال الثقافي، عندما كنت محررا في جريدة «المؤتمر» العراقية (2000 - 2003)، لكن هذا المعصم أخذ حزبه يناديه بالشيخ الدكتور، يتوجه على ما يظهر من رئيس حزبه، الذي يرى أنه في حاجة إلى عمائم تقدمه للجمهور العراقي المغلوب على أمره وعقله، وهو لم يحصل على الشهادة المتوسطة، وقيل لديه الآن معهد يعيد به تشكيل العقل العراقي، فتأمل حجم الكارثة. اضطررت إلى مناقشة الفقهاء في أمر السرقة الأدبية، بعد البحث وثبوت خلو كتب فقه المذاهب الإسلامية، وما كتب حول السرقة، وأحكامها في كتب قانونية وفقهية مختصة، من أي إشارة أو تلميح إلى السرقة الأدبية والفكرية، استفسرنا الفقهاء المتقدمين في مذاهبهم عبر الرسالة الآتية «ما حكم السرقة الأدبية والعلمية في الفقه، وعني سرقة نص مكتوب من كتاب أو مجلة، أو أي دورية أخرى، مطبوعة ومنشورة ونسختة إلى كتاب آخر، نصا أو بعد تحويل وتحرير، وما حكم سرقة الأفكار والآراء الأدبية والعلمية بعد كشفها بالأدليل القاطع، وهل يشبه حكمها سرقة المال والحلال، مع أنها أكثر خطورة من غيرها؟».

أجاب على هذا الاستفتاء آية الله علي خامنئي مرشد الجمهورية الإيرانية الإسلامية، ورئيس لجنة الفتوى في الأزهر، وآية الله محمد حسين فضل الله (ت2010)، والشيخ زكي بدوي (ت2006) عميد الكلية الإسلامية ببريطانيا، وآية الله الميرزا جواد التبريزي، والسيد فاضل الميلاني أستاذ الجامعة الإسلامية وعضو مجلس أمناء مؤسسة الإمام الخوئي بلندن، وآخرون لم تصلني ردودهم، كآية الله علي السيستاني، وذلك بسبب صعوبة البريد آنذاك بين العراق وأوروبا، ولا وجود للإنترنت، ونشرت الإجابات مع صورها في «الشرق الأوسط» العدد (9021) والمؤرخ في 10 أغسطس 2003.

أتيت على هذا، كي أوضح كم تسبب السرقة المعرفية معاناة للباحثين، وكم فيها من استغلال للقراء، وهذا ما قام به سهيل قاشا، ويبدو أنه مصر على الاستمرار في ذلك بلا وازع ضمير، الذي يقدم نفسه الأب الدكتور قاشا، وقيل (2007) لم يكن لي علم بانتحالاته أن أجريت معه مقابلة وافية ببيروت، وناشدته أن يحل محل أنستاس الكرملي، فأب له نحو 77 كتابا يصعب الشك في أمانته، حتى الكرملي لم يكن له هذا العدد.

بيت الحكمة والكتاب المنحول

ليس أكثر شيوعا من سبعة «بيت الحكمة» العلمية، قبل أن تصادرها وتشوهها العقائد الحزبية والدينية، فكنا نأمل أن يعتدل حال الحكمة بعد 2003، لكن أول رئيس لها جاء بعلاقة المصاهرة، فزادنا الإحباط إحباطا. حسب ما كتبه الباحث سعيد الديوه جي (ت2000) أن الحكمة بيوت وليست بيتا واحدا، ويمكن كل مؤسسة ترجمة وتأليف وتعليم وبيوت كتب يُطلق عليها عنوان «بيت الحكمة»، لأن الثقافة والفلسفة تعينان الحكمة، وأول بيت حكمة أسسه العباسيون ببغداد، وكم من علماء ومترجمين عملوا في

والعرب، وكان الكتاب المسروق «اليزيدية في ماضيهم وحاضرهم» لعبد الرزاق الحسيني (1997).

نشرت مادة عن سرقة كتاب «الصباينة المندائين» لليدي دروار، قام بها كاتب عراقي، له العشرات من الكتب في النقد الأدبي، ونشره مركز أردني معروف، وعنون كتابه بمعاصم عنوان دروار «المندائيون الصباينة» ونشر الموضوع في «الشرق الأوسط» العدد: 8421 والمؤرخ في 18 ديسمبر 2001. كذلك نشرت في «الحياة» (23 مايو 2015) عن سرقة مارسها كاتب مصري، يعمل مسؤولا في مركز فنون، سطر فيها على كتاب الباحث ناصر الخزمي «حرق الكتب في التراث العربي الإسلامي»، ونشره كاملا كبحث في صفحة تراث وباسمه. نشرت مادة في جريدة «إيلاف» 3 مايو 2004، فضحت سرقة بحث عن الصباينة المندائين أيضا. كما نشرت مادة بينت فيها أن الدبلوماسي الإيراني علي دشتي ترجم إلى الفارسية بنصرف كتاب الرصافي «الشخصية المحمدية»، ولم يؤلف «23 عاما.. دراسة في السيرة النبوية المحمدية»، «الشرق الأوسط»، العدد: 9703 المؤرخ في 22 يونيو 2005. وكتبت أيضا مادة «القرصنة والتدليس في نشر الكتب»، عما يحصل بإيران من قرصنة طباعة الكتب العربية، «الشرق الأوسط»، العدد: 9941 والمؤرخ في 15 فبراير (شباط) 2006.

وكتبت قد ناشدت رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني في مقالة نشرت في «الشرق الأوسط»، العدد: 10068 والمؤرخ في 22 يونيو 2006، تساءلت فيها عن فوز أحد سراق الحروف، حيث أصبح أحدهم وزيرا، وقيل لي إن أحد مستشاريه لم يطلع الرئيس على المقالة، تحت

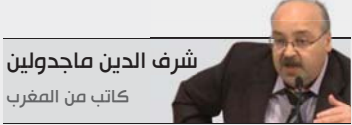
حجة أن هناك وزرا لهم باع في الفساد المالي، فما قيمة سرقة الحروف؟ مع أنها أخطر بكثير من سرقة الدرام، فإذا كانت الدرام تخص الجيوب فالحروف تخص العقول.

دخلت في معارك كي أمنع المتسترين بالعمامة والدين من



ما هي دوافع الأب قاشا في إصراره على انتحال كتب الآخرين

طقوس الكتابة



شرف الدين ماجدولين كاتب من المغرب

كانت تجتاح الروائي الأميركي جون دوس باسوس أفكار كئيبة عن الغيوم والعواصف حين يستغرق في الكتابة، تمزج المفردات والتعابير مع مشاعر الهروب من غضب متاصل في السماء والجو، ولم يكن يتعد في تفكيره القلق والمضطرب والطافح بالهيجان، هو المولود من علاقة غير شرعية، عن أحوال كتاب قلقين آخرين، ظل الجلوس إلى الورقة، أو آلة الكتابة المعدنية العتيقة، لديهم، شبيها بالاحتفاء ببوابة عمارة من عاصفة رعدية تقتلع الجدران والشجر، والناس العابرين بهشاشتهم المؤبدة. يمكن هنا أن نستحضر أبيات إيليا

أبي ماضي عن «الكابة» و«السماء» و«الإنسان» هو الذي يقتسم مع دوس باسوس الكون الأميركي المجتاح دوما بالعواصف والأعاصير المخربة. هكذا قد تبدو الكتابة متعلقة بطقس مناخي هائج، قبل أن تتحول إلى اعتقاد في الطقوسية، أي في تفاصيل الوقوف والجلوس إلى المكاتب، أو التمدد في السرير، وتناول القلم والورق (أو تشغيل الكمبيوتر) ليلا أو نهارا أو في الظهيرة، أو ما بعد منتصف الليل... يمكن في هذا السياق أن تكون الطقوسية مجازا عن الخضوع لرغائب الطيش، والعبثية العاصفة بالذهن، كما يمكن أن تكون، ببساطة، ترتيبا لإجراءات تطهر وجداني، مماثلة لتلك التي تمارس في الكنيسة أو المسجد أو الزاوية، حيث يجتبي الطقس الشعائري للتخفيف من قاتمة الإحساس بالخطيئة أو على النقيض تماما حين يتحول الإيمان على الورق والحبر، مهورا بجرعات قوية من منشطات العقل، ومهدئات الأعصاب المتوفرة دوما.

في المحصلة يبدو الطقس، عزيزي القارئ، شائنا متعلقا بالكتابة داخليا وخارجيا وفي شتى الأحوال، عندما لا يكف عن الإحالة على الغزارة والجفاف، وحين يتحول إلى أسلوب حياة شبيه بالعبادة، سرعان من يضحى مطلوباً لمظهره الشكلي فقط، دونما كنه إبداعي، من قبيل الجلوس يوميا في مقهى أو حانة، أو وضع المنفضة على المكتب مع الولاعة وعلبة السجائر جنب الكتب والصحف والورق والأقلام والكمبيوتر، دوما نتيجة إلا الجلوس وجها لوجه مع الطقس الخالص، شيء شبيه بالتردد إلى دور العبادة دونما إيمان أو خضوع لمقاصد.

من هنا، يتجلى تجاوز الطقس من حيث هو إدخال للكتابة عوالم العقلانية، ويكتشف عن قدرة على تخطي عتبات الفطرة، والرغبات الداخلي، إلى تقاليد العمل، تلك التي تجعل الكاتب الحقيقي موظفا لدى الكتابة، بكل ما تعنيه الوظيفة من دلالات الالتزام الصارم، والدخول والخروج بمواعيد، والرغبة في الارتقاء عبر سلم الدرجات الخاضع لقوانين لا مجال فيها لأحوال الطقس. على هذا النحو، تتجلى الكتابة بوصفها عملا بالذهن واليد، لا مطرا أو نشوة أو صلاة... عمل مثل باقي الأعمال التي يحتاجها البشر، ولأن أي عمل من الأعمال أن يكون مجديا، فإن الكتابة التي لا تدر شيئا، سوى الطقوس، يجب أن يبحث أصحابها ببساطة عن عمل آخر.

مباشرة يذهب إلى الصفحات التالية المنقولة نصا: 31 وما بعدها، 32 وما بعدها، 34 وما بعدها، 36 وما بعدها، 37 وما بعدها، 38 وما بعدها، 40 وما بعدها، 42 وما بعدها، 44 وما بعدها، 46 وما بعدها، 48 وما بعدها، 60 وما بعدها، 62 وما بعدها، 64 وما بعدها، 66 وما بعدها، مع انتحال القوائد نصا، ومحاولته ذكر مصدر آخر غير الكتاب المسروق.

قد تفوت سداحة المؤلف والمراجع على القارئ العادي، مع قصد استغفاله، لكن ما ظننتها تفوت على أكاديميين مختصين، في الجامعات العراقية، تمنيتهم قد عثروا على هذا الانتحال المدمر للثقافة وروح البحث، مع ممارسة استسهال الكتابة، والحصول على اللقب العلمي في حال المراجع والمؤلف بسهولة.

حاول قاشا التّقديم والتّأخير في العناوين والنصوص، كي يخفي الانتحال، فيأخذ من فصل ويضمّنه لفصل آخر، مع تلاعب طفيف في العبارات، حتى جاء الكتاب، طبعة بيت الحكمة، مشوها، لئلا تطلع على الكتاب الأصل. لهذا إذا كان بيت الحكمة يحترم تاريخه فيجب أن يُقدّم اعتذارا رسميا عن هذه الفضيحة، لمؤلف الكتاب ومترجمه والقارئ، وبسبب الكتاب فوراً، ويتشدد مع الذين توكل إليهم المراجعات العلمية، وفي التعيينات في أقسامه أيضا.